السياسة الخارجية العراقية بعد العام 2003

Iraqi foreign policy after 2003

م.د. ايناس مجبل دليان•

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

Dr. Enas Mejbel Dalian

Center for Strategic and International Studies

University of Baghdad

الملخص:

ان دراسة موضوع السياسة الخارجية العراقية ، في مرحلة مهمة ، وهي مرحلة ما بعد العام 2003 ، انما يقود الى التعامل مع مشكلة بحثية مضمونها : لماذا كانت السياسة الخارجية للعراق في البيئة الاقليمية والدولية تتخذ المواقف ، والسياسات التي ظهرت عليها بعد العام 2003؟

والاهمية التي ينطوي عليها البحث في موضوع : السياسة الخارجية ، انما تتحدد بان العراق دخل مرحلة جديدة ، مختلفة عن مرحلة ما قبل العام 2003 ، واصبح امام بيئة متغيرة ، فرضت عليه تهديدات وتحديات ، ومنحته فرص كبيرة .

هدف البحث الى تحليل بيئة السياسة الخارجية العراقية ، ومدى تاثرها بالمتغيرات الداخلية ، ومدى تاثرها بالصراع الاقليمي ، الى جانب تاثير التنافس الدولي على العراق، وتحديدا بسياسات الولايات المتحدة.

• enasmigbil74@gmail.com

الكلمات المفتاحية:

السياسة ، السياسة الخارجية ، العراق ، عام 2003 ، البيئة الداخلية العراقية ، البيئة الاقليمية ، الولايات المتحدة

Abstract

Studying The Issue Of Iraqi Foreign Policy, At An Important Stage, Which Is The Post-2003 Stage, Leads To Dealing With A Research Problem Whose Content Is: Why Did Iraq Act In Foreign Policy, With Those Positions And Policies?

And The Importance Involved In The Research On The Topic: Foreign Policy, But Is Determined By The Fact That Iraq Entered A New Phase, Different From The Pre-2003 Phase, And In Front Of A Changing Environment, Which Imposed Challenges On It And Gave It Great Opportunities.

The research aimed to analyze the Iraqi foreign policy environment, the extent to which it is affected by internal variables, and the extent to which it is affected by regional conflict, in addition to the impact of international competition on Iraq, specifically the policies of the United States.

Key Words:

Politics, Foreign Policy, Iraq, 2003, The Iraqi Internal Environment, The Regional Environment, The United States

المقدمة

عدت دراسات السياسة الخارجية من بين الموضوعات المهمة في العلوم السياسية ، لانها تنطوي على التعبير عن المواقف الرسمية للدولة في تعاملاتها الخارجية ، وتزداد الاهمية ان ادركنا ان هنالك انفتاح في علاقات التاثير بين البيئات الداخلية والخارجية ، وكلاهما قد يقيد الاخرى او قد يمنحها فرص كبيرة. لقد شهد العراق عام 2003م اتجاها الى تبني نظام حكم جديد : جمهوري برلماني ديمقراطي ، فدرالي لا مركزي اداريا ، وهو ما يعني ان هنالك تغيرا كبيرا في نظام الدولة وتفاعلاتها ، وعلاقاتها عما كان قبل العام 2003م، وبالضرورة فان السياسة الخارجية تغيرت ، والتغير انصب على موضوعات : صناعة السياسة الخارجية ، واهدافها ، والرؤى التي تتقيد بها تلك السياسات ، وادوات تنفيذها وتقييمها ، الى جانب التعامل مع بيئة اقليمية ودولية هي الاخرى شهدت تحولات كبيرة منذ العام 2003.

لقد اصبح القرار لتبني سياسات خارجية عراقية محدد في اطار اطر دستورية ومؤسسية وفكرية لا يمكن الحياد عنها بموجب النظام الدستوري والسياسي المعتمد منذ العام 2005م، ومنها عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وتبني خيار التعاون ، الا ان الاطر النظرية رغم حضورها في السياسة الخارجية العراقية الا ان الوقائع فرضت حضورها على السياسة العراقية ، اذ يلاحظ انه:

1. داخليا كان البلد يعاني لعدة سنوات من ارتفاع في مؤشرات عدم الاستقرار.
2. اقليميا ودوليا كان هنالك تنافس على العراق .

وهو ما جعل السياسة العراقية مقيدة ، ورغم حجم الفرص الكثيرة التي اتيحت للعراق : الموارد والدعم الدولي، ورغم الانجازات التي حققها البلد على الصعيد

الخارجي ، الا ان الاداء كان فيه بعض الضعف ، نتيجة تاثير التحولات والتحديات على الاداء السياسي الخارجي.

الاهمية والاهداف:

ان اهمية البحث في موضوع السياسة الخارجية العراقية ناجم عن كون تلك السياسة تتعامل مع محيط واطراف عديدة اثرت على واقع العراق بطريقة او اخرى ، ومنحت العراق في الوقت نفسه فرصا كثيرة . والبحث هنا يسلط الضوء على كل ما من شانه ان يوضح المتغيرات التي اثرت على سياسة العراق الخارجية بعد العام 2003م ، وتسليط الضوء على اليات صنع السياسات الخارجية ، والاهداف التي يراد تحقيقها ترتبط بايجاد تفسير عن الاسباب التي قادت العراق الى تبني سياسات خارجية محددة تجاه البيئة الاقليمية والدولية.

والحدود التي يتقيد بها البحث مكانيا انه يبحث في السياسة الخارجية للعراق ، وزمانيا ، فان البحث يتحدد بدراسة السياسات لما بعد العام 2003م، وموضوعيا فانه يتحدد بدراسة السياسة الخارجية وليس غيرها.

المشكلة البحثية:

تتحدد المشكلة البحثية بسؤال مركزي مضمونه: لماذا اتجه العراق الى اعتماد السياسات الخارجية القائمة منذ العام 2003م؟

وهذه المشكلة تطرح عدة تساؤلات:

ما هي المتغيرات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية العراقية؟ وكيف يصنع العراق سياساته الخارجية؟

ما هي ادوات تنفيذ السياسة الخارجية العراقية؟ وهل يمكن اعتبار السياسة الخارجية العراقية فاعلة ام كانت منخفضة الفاعلية؟

الفرضية:

نفترض هنا انه كلما كانت القوى والمؤسسات الصانعة للسياسة الخارجية في العراق مدركة لما تبغيه من اهداف ، ومدركة لطبيعة التحولات التي تشهدها بيئات السياسة الخارجية للعراق، فان الاداء السياسي الخارجي ، سيكون فاعلا قياسا بموارد البلد واهتماماته ، والعكس صحيح.

منهج البحث :

يتبنى البحث استخدام عدة مناهج ، وهي:

1. المنهج الوصفي التحليلي، ومضمونه اللجوء الى وصف ما موجود في السياسة الخارجية.
2. منهج صنع القرار، وذلك عبر تحليل المؤسسات التي تصنع السياسة والقرار الخارجي.
3. منهج التحليل النظمي ، ومضمونه تحليل مدخلات موضوع البحث، ودراسة تفاعلاته ثم مخرجاته.

الهيكلية:

سيتم تقسيم البحث الى اربع فقرات ومقدمة وخاتمة ، وكالاتي:

اولا–تعريف السياسة الخارجية وخصائصها واهدافها

ثانيا–المتغيرات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية العراقية

ثالثا–المؤسسات الصانعة للسياسات الخارجية

رابعا–توجهات السياسة الخارجية العراقية وافاقها المستقبلية

اولا- تعريف السياسة الخارجية وخصائصها واهدافها

عدت السياسة الخارجية واحدة من الحقول المهمة في العلاقات الدولية ، كونها تعنى بدراسة كل ما يتصل بافعال الدولة وانشطتها الرسمية في البيئة الخارجية [1]، وكل نشاط فيه كلف مرتفعة ، لهذا تحرص الدول على ان يكون نشاطها السياسي الخارجي هادف ، كما ان كل نشاط خارجي له تداعياته الداخلية او انه يمكن ان ينقل التداعيات الداخلية للبيئة الخارجية ويحمل في الحالتين اما فرص للدولة او يحملها كلف اضافية ، لهذا تحرص الدول على ان يكون الماسكين او المسؤولين عن ادارة تلك السياسات ممن لديهم معرفة كبيرة بحقل الشؤون الدولية.

وحتى يمكن تتبع تلك النقاط بشكل مختصر، قبل الخوض في ما اثر على السياسة الخارجية العراقية بعد العام 2003م ، فان تعرف السياسة الخارجية يوجد بشانه تباين بين عدة تيارات ، وكالاتي[2]:

1) التيار الأول: وهو يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج يتبناها صناع القرار في حقل البيئة الخارجية ، من بين مجموعة بدائل تطرح عليهم محددة الاهداف مسبقا، وهو ما ذهب اليه كل من : الدكتور المصري محمد السيد سليم ، بقوله : " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".

2) التيار الثاني: ويعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار، فصانع القرار شخص مسؤول في دولته ، وهو يتبنى كل ما من شانه ان يحمي ويعزز مكانة دولته دوليا ، ويتمتع بمرونة كبيرة في تشكيل تلك السياسات بما يتفق مع التحولات التي تصيب البيئة الخارجية، وهو ما يذهب اليه عدد من الباحثين ومنهم : تشارلز هيرمان ، الذي يرى فيها : " تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية

المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية ". والى معنى قريب ذهب الدكتور مازن اسماعيل الرمضاني بقوله : " السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار " .

3) التيار الثالث: ويعرف السياسة الخارجية على أنها اوسع من كونها برنامج عمل محدد وثابت ، واوسع من كونها سلوك صناع القرار ، فهي كل ما يرتبط بنشاط الدولة وحركتها الخارجية ، فالبيئة الدولية دينامية ولا يمكن للدولة ان تصيغ برنامج ثابت نسبيا للتعامل مع متغير ، ولا يمكن ان تتحدد بكونها سلوك لصناع القرار ، فالكثير من المؤسسات والاطراف تشارك بصناعة وتنفيذ تلك السياسات ، فالسياسة الخارجية انما هي كل ما يتعلق بنشاط الدولة الخارجي ، وهو ما يعني تحرير التعريف من قيوده ومحدداته ، وتوسيع معنى تلك السياسة ، وهو ما ذهب اليه الدكتور المصري حامد ربيع، بتعريفها انها : " جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية ". وهذا الاتجاه ايده الباحث موديلسكي ، بالقول : " السياسة الخارجية هي نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى، طبقا للبيئة الدولية ". وذهب لهذا الاتجاه ايضا مارسيل ميرل" ، بالقول : ذالك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية ، مشاكل تطرح ما وراء الحدود ".

ان التيارات السابقة تلتقي على ايجاد منظور للسياسات الخارجية ، وذلك نظرا لاهمية تلك السياسات في الحياة السياسية للدولة [3]، وللعلاقات الدولية.

ان الاهمية التي تعطى للسياسة الخارجية ، صناعة وتنفيذ من قبل الدول انما ترجع الى خصائصها وتاثيراتها ، فتلك السياسات انما تتسم بكونها [4]:

أ. ان السياسة الخارجية تعني بالرؤى والسياسات والمواقف التي تتخذها الدولة، تجاه احداث هي تختار ان تتفاعل معها ، ولا يمكن عد التفاعلات التي تدخلها بصيغة الفعل ورد الفعل ضمن السياسات الخارجية ، انما ما يقع ضمن هذه السياسات هو فعل وانشطة الدولة تجاه البيئة الخارجية فقط.

ب. تتعامل مع البيئة الخارجية ، بقصد ترتيب تلك البيئة بما يخدم مصالح الدولة ومكانتها ، وكل ما ترغب تحقيقه من اهداف في البيئة الخارجية

ج. ان تلك السياسة ترتبط بالمؤسسات الرسمية للدولة ، المعنية بصناعة تلك السياسات ، رغم ان التوجه الحديث في مجال السياسة الخارجية يحيل تنفيذ جزء من تلك السياسات الى مختلف القطاعات في المجتمع والدولة ، باعتبار ان الدولة مسؤولية سياسية ومجتمعية ، وليست مسؤولية الحكومات فقط.

د. ان الدولة تصنع سياسات الخارجية اختياريا ، وباستقلالية ، الا ان الوقائع الدولية تؤشر ان الدولة مهما ارادت ان تعزل نفسها عن اغلب الاحداث والتفاعلات الدولية غير المباشرة ، الا انها تجد نفسها ، وخاصة في المؤسسات الدولية ، مجبرة على اتخاذ مواقف تجاه تلك الاحداث والوقائع والتفاعلات.

ومن خلال السياسة الخارجية للدولة، يمكن لها ان تنفتح على البيئة الخارجية ، وان تقلل حجم التهديدات والتحديات الموجودة في تلك البيئة ، ويمكن لها ان تجد فرص كبيرة في تلك البيئة كون الدولة لا توجد في بيئة منعزلة انما هي تعمل في اطار بيئة متفاعلة ، ويوجد لكل طرف دولي هدف او اهداف يعمل من اجل تحقيقها ، وتعمل بعض الاطراف على فرض الارادة او التاثير ، او لزيادة المنفعة من علاقات الاعتمادية المتبادلة ، وبالنتيجة فان عالم اليوم يوجد به ما يزيد على 193 دولة ،

وفيه الكثير من الفواعل من غير الدول ، والنهج الموجود في هذه البيئة لا يتعلق بالقوة والواقعية فحسب انما هنالك نهج الاعتمادية المتبادلة ، ونهج التنظيم الدولي والقانون الدولي ، .. وهنالك تحول في قدرة الدول على اداء وظائفها التقليدية

ثانيا–المتغيرات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية العراقية

تتاثر السياسة الخارجية بمجموعة من المتغيرات الدخلية والخارجية ، والتي يتباين الباحثين في توصيفها بين من يطلق عليها متغيرات وبين من يطلق عليها عوامل وبين من يتناولها بصيغة محددات، والمهم انها تسهم في تحديد اتجاه السياسة الخارجية وجعله ياخذ صيغ ومضمون محدد، ويدخل ضمنها : المتغير الجغرافي والسكاني والاقتصادي وطبيعة النظام السياسي والايديولوجي والعسكري ، وكل منها يؤثر على السياسة الخارجية للدولة بشكل عام وبضمنه الدولة العراقية.

شهد العراق عام 2003م تغيرا في مؤسسات الدولة والنظام السياسي ، فشكل الدولة كان بسيط ومركزي ، اصبح فدرالي[5] ولا مركزي اداريا في وقت واحد ، والنظام السياسي كان شمولي، واصبح جمهوري برلماني ديمقراطي [6]، وهو ما قاد الى حدوث تغيرات كبيرة في سياسات الدولة ، الداخلية ومنها الخارجية .

ان السياسة الخارجية للدولة تتحدد وفقا لعدد من المسلمات ، وتتحدد وفقا لعدد من المحددات ، وتتاثر وفقا لعدد من المتغيرات، وهي تقع تحت عناوين عامة ، ومنها على سبيل المثال: طبيعة النظام السياسي وفلسفته، والدستور وقيوده ومحدداته، و موارد الدولة وامكانياتها، و ما تريده الدولة وما تريد تحقيقه في البيئة الخارجية، و الفرص والكوابح التي توجد في البيئة الخارجية، وتحليل تلك المسلمات ، في الواقع العراقي يوضح ان العراق رسم سياسة خارجية بما يتناسب مع الوقائع الجديدة التي

فرضت نفسها ، في ظل النظام السياسي المعتمد ، رغم ان النظام وفي اثناء رسم السياسات بشكل عام بقي يتاثر بعدد من الضغوط ، واهمها التوافقات والمحاصصة[7]، وتدهور الاوضاع الامنية وعدم الاستقرار السياسي [8].

وتتبع النظام السياسي ، وفلسفته، يلاحظ انه تبنى فكرة ان يكون نظما جمهوريا برلمانيا فدراليا ، وهو ما سمح بتفكيك كبير للسلطات ، وان يكون مركز الثقل في صنع السياسات بيد السلطة التشريعية طالما ان النظام السياسي هو نظام برلماني (الا انه من الناحية الواقعية فان البرلمان يعاني من غياب الاغلبية مما يجعل مركز صنع السياسة بيد الحكومة)، الى جانب تعزيز ادوار الاقاليم ، وجعل السلطات الاتحادية مقيدة باختصاصات محددة (المواد 110- 115 من الدستور الاتحادي) . واعترف النظام السياسي في الدستور الاتحادي ان السياسة الخارجية هي من الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية ، والدستور بشكل عام يحضر التدخل في شؤون الدول الاخرى ، ويحث على تبني سياسات للتعاون مع المجتمع الدولي.

والمتغير الاخر الذي يفرض تاثيره على سياسات الدولة هو موارد الدولة وامكانياتها، كون العمل في مجال انشطة السياسات الخارجية مكلف ، واغلب الدول اتجهت الى الانتقاء من بين المواقف الدولية ، واختيار ما يناسب او يرتبط بمصالحها ، وتجنب الانخراط في التفاعلات الصراعية ، والعراق هنا يعاني من اشكاليات كبيرة في مجال الموارد ، كونه يعتمد الريع النفطي ، ولم ينجح في توفير بيئة مناسبة لانشاء اقتصاد انتاجي ، ومن ثم فانه مقيد في سياساته الخارجية بعوامل محددة : ما يوفر مشترين جدد للنفط، او ما يوفر مصدرين للسلع والخدمات ، وما يقلل من نهج الصراع في العلاقات الخارجية.

ان المتغيرات الموجودة في بيئة السياسة الخارجية العراقية ، انما تؤثر على صناع السياسة ، وتدفعهم الى تبني انماط محددة من السياسات الخارجية ، التي

تتناسب مع خصوصية الحالة العراقية، كما سنبينه لاحقا، وان تحليل المتغيرات التي اثرت على السياسات الخارجية يلاحظ انها تتوزع على عدة مستويات داخلية واقليمية ودولية، وهي:

1-على المستوى الداخلي (العراقي)

ان صناع السياسة الخارجية يدركون ان البيئة العراقية تضغط على صناع السياسات الخارجية ، وعلى كل ما يرتبط بتلك السياسات ، فالعراق داخليا اتجه بعد العام 2003م الى ارتفاع مؤشرات عدم الاستقرار السياسي ، والامني [9]، ومن ثم ارتبط جزء من الخطاب والممارسات السياسية بالدعوة الى مساعدة العراق بضبط الحدود، ومساعدته بادانه ماا حصل من تهديد للسلم والامن في البلد ، ومساعدته في توفير الاحتياجات والدعم الذي يتيح للعراق ضبط الاستقرار والامن الوطنيين [10].

وجانب اخر في الشان السياسي ، ان هنالك علاقات سياسية متباينة تربط العراق بالبيئات الاقليمية والدولية ، وهي علاقات هيأت لروابط ومصالح متباينة بين تلك البيئات والبيئة العراقية [11]، تجد احيانا تاثيرها على السياسة الخارجية للبلد ، كون العراق لا يمكنه ان يتبنى مواقف تتسبب بضرر في البيئة الوطنية ، ولا يمكن له ان يعتمد خيارا خارجيا يضر بالارتباطات والعلاقات التي تنسجها البيئة الخارجية مع الاطراف الوطنية[12].

وعلى الصعيد الاقتصادي ، ان العراق يعاني من ضعف في ادارة موارده المالية والمادية رغم حجم الايرادات النفطية المرتفع نسبيا، اذ بلغ عدد السكان نحو 41.1 مليون نسمة عام 2021م، والهرم السكاني يوضح ان نحو 39.9% من السكان هم اقل من 15 عاما ، اي ان المجتمع شاب [13]، وهو ما يتطلب توفير

متطلبات ادارة هذه الثروة البشرية من مؤسسات تعليمية وقطاع خدمات ، الا ان الواضح ان هنالك عدم اهتمام جدي بكل القطاعات التي يمكن ان تحقق ادارة سليمة لتلك الثروة ، وهو ما يقود الى بروز اثار سلبية جراء انتشار : عدم تناسب مخرجات التعليم مع احتياجات التنمية ، وعدم تناسب الثروات مع اليات واضحة ومناسبة لتوزيعها على المجتمع مما اسهم بتزايد معدلات البطالة والفقر ، حتى وصلت الى مستوى 30.2% و 23% على التوالي لسنة 2021 [14]. ان تلك البيئة تهيأ لبروز مظاهر عدم الاستقرار (من بين مؤشرات ضعف الاستقرار هي: الضعف في المساواة الاقتصادية او وجود التفاوت الحاد في توزيع الدخول وفي توزيع الثروات ، .. [15]) . وتلك الاشكالية تقود في احيان الى اشكاليات في سياسات العراق وعلاقاته مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية ، التي تهتم بتحري التزام الدول بالمعايير التي تضعها تلك المنظمات ، سواء كانت المؤشرات على الصعد السياسية ام الاقتصادية . والجانب الاخر المرتبط بالاشكاليات الاقتصادية المؤثرة في عموم سياسات البلد ووبضمنه السياسة الخارجية هي مؤشر العائدات المالية ، فالعراق يعتمد على تصدير النفط في تحقيق نسبة كبيرة من الثروات ، وتلك الثروات تحقق للعراق بين 90- 95% من الايرادات السنوية [16]. ويدخل العراق بسبب هذه الثروة في سياسات وعلاقات مع الدول المنتجة والدول المستهلكة ، لتنظيم عمليات الانتاج والتصدير والاستثمار ، الى جانب رغبته بالحصول على اقصى ايرادات ممكنة . والعامل الاقتصادي الاخر يرتبط بانخفاض القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية والانتاجية ، بل يعاني العراق من انخفاض حاد في تلائم بيئة الاعمال مع احتياجات السوق العراقية اذ حل حسب بيانات البنك الدولي بالمرتبة 172 من مجموع 190 دولة في احصاءات العام 2020م [17]. ويكاد يكون القطاع الاكثر اهتماما للشركات الاجنبية في العراق هو الاستثمار في القطاع النفطي، والذي اطلق في العام 2008م عبر ما عرف بجولات

التراخيبص النفطية ، والتي اسهمت نسبيا بزيادة صادرات النفط، وادخلت العراق في تنفيذ سياسات خارجية تهتم بتعزيز مكانة العراق في قطاع الطاقة العالمي.

وكخلاصة للمتغيرات ضمن المستوى الداخلي ، فان لبيئة الداخلية بابعادها السياسية والامنية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية فرضت حضورها على تفكير صانع السياسة الخارجية وفيما يجب عليه التركيز في التعاملات الخارجية.

2-المتغيرات الخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية العراقية

تتوزع تلك المتغيرات على مستويين: اقليمي ودولي، وكالاتي:

أ-على المستوى الاقليمي

ان ما يؤثر على العراق وسياساته بحدة هو البيئة المجاورة ، فبعد العام 2003م وحصول فراغ سياسي وامني في البلد ، اندفعت دول الجوار ، بنسب مختلفة ، الى داخل العراق لادارة تقاطعاتها وصراعاتها ، وتسبب ذلك بارتفاع نسبي في مؤشر عدم الاستقرار الداخلي، واصبح العراق مقيدا في اعتماد سياسات تتناسب مع احتياجاته ومصالحها ، الا انه اخذ بعد العام 2014م يعيد التوازن الى سياساته بشكل يتناسب بشكل اكبر مع احتياجاته ومصالحه ، دون الاتجاه الى الصدام مع البيئة المجاورة ، ومثاله انفتاحه على عمليات الوساطة بين السعودية وايران في العام 2020م وما بعدها ، وانفتاحه على مؤتمر بغداد (مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة) في اب 2021م والذي اشتركت به كل الدول المجاورة مع عدا سوريا ، الى جانب ممثلي الدول دائمة العضوية في مجلس الامن ، على نحو اراد العراق ان يوصل رسالة مضمونها : ان العراق مركز لتحقيق التوافق والتعاون بين اطراف البيئة الاقليمية وليس مركزا للصراع فيما بينها ، وجاء في البيان الختامي للمؤتمر: " اجتمع المشاركون في مؤتمر بغداد

للتعاون والشراكة في 28 اب 2021م على مستوى الزعماء والقادة لدعم العراق والتباحث بشان التحديات والقضايا المشتركة والافاق المستقبلية. وأعرب المشاركون عن شكرهم وتقديرهم لجهود جمهورية العراق بعقد ورعاية هذا المؤتمر بمشاركة زعماء وقادة دول المنطقة والصديقة، وعبروا عن وقوفهم الى جانب العراق حكومة وشعبا، وشددوا على ضرورة توحيد الجهود الاقليمية والدولية وبالشكل الذي ينعكس ايجابا على استقرار المنطقة وامنها. رحب المشاركون بالجهود الدبلوماسية العراقية الحثيثة للوصول الى ارضية من المشتركات مع المحيطين الاقليمي والدولي في سبيل تعزيز الشراكات السياسية والاقتصادية والامنية وتبني الحوار البنّاء وترسيخ التفاهمات على اساس المصالح المشتركة، وان احتضان بغداد لهذا المؤتمر دليل واضح على اعتماد العراق سياسة التوازن والتعاون الايجابي في علاقاته الخارجية " [18].

لقد حاول العراق ان يعمل على تحسين صورته في بيئته الاقليمية والدولية ، وان يكون ذلك في اطار الفلسفة العامة للنظام السياسي ولخصوصية الحالة العراقية ، وبالفعل اخذت السياسة الخارجية العراقية في بعدها الاقليمي تحقق نجاحات نسبية بعد العام 2014م عبر الانفتاح المتوازن على البية الاقليمية ، وبما ينتهي الى تعزيز مكانة الدولة وسياساتها الخارجية.

وهنا كانت الدول الاقليمية تعمل على التاثير على خيارات العراق الخارجية الا انها بعد العام 2014م اخذت تعمل على دعم خيارات حضور العراق اقليميا ، لان غياب العراق وادواره تسبب بفراغ ساعد على تعزيز حالة الصراع الاقليمي لمدة ليست بالقصيرة.

ب-على المستوى الدولي

رغم ان الاحتلال الامريكي للعراق تسبب في العام 2003م بحدوث فراغ في العراق ، والذي تم تداركه في العام 2005م بكتابة دستور دائم والبدء بعمليات تاسيس للسلطات الشرعية وفقا لنهج ديمقراطي، الا ان العملية كانت مصحوبة باكبر دعم دولي للعراق سواء من قبل الدول المختلفة او من قبل المنظمات الدولية ، وحصل العراق على كثير من الدعم الدولي ، واهمه في العام 2014م عندما تم تاسيس : التحالف الدولي ضد داعش [19]، ناهيك عن المساعدة في خفض الديون ، والعمل على اقامة اكثر من مؤتمر دولي لمساعدة العراق ، وانشاء بعثة اممية خاصة لمساعدة العراق اسمها : بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي-UNAMI) [20]، ...

عموما ، ان البيئة الدولية ، بما فيها من دول ومنظمات، وسياسات وعلاقات ، اثرت على سياسات العراق الخارجية ، ومنحته الكثير من الفرص لتحقيق مزيد من الاندماج بالنظام العالمي ، خاصة بعد ان خففض مجلس الامن من قيود وضع العراق في اطار الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بين عامي 2010م- 2012م (قبل ان يخرج من احكام ذلك الفصل لاحقا)، اي للاسباب التي ترتبط بالعلاقات مع الكويت ونتائج ازمة وحرب الكويت لعامي 1990م- 1991م، ولا يمكن لاي دولة ان تخرج كثيرا عن الشرعية الدولية او الاطر العامة التي يتفاعل في اطارها المجتمع الدولي، وهو اتجاه ساعد على ان يصل العراق الى مستوى يمكن معه ان تدعم علاقاته الخارجية جزءاً مهماً من استقراره الداخلي، الى جانب اتساع متدرج لمدى حضور العراق دوليا وهو ما تمثل برئاسة العراق : مؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية للمدة بين عامي 2022م-2024م ،.. [21].

ان من بين ابرز المتغيرات الدولية التي اثرت على سياسة العراق الخارجية هي: الولايات المتحدة بوصفها ابرز الفاعلين الدوليين، الى جانب الامم المتحدة، وتاثيرهما متباين بحسب نوع السياسة والقضايا التي يتفاعل معها العراق.

ملخص القول ، ان المتغيرات السابقة وغيرها ، تؤثر في قدرة وتوجه الدولة العراقية على وضع وتنفيذ السياسات الخارجية ، لانها يجب ان تراعي البيئة والوقائع الداخلية والخارجية ، اي انها تؤثر على ما تريده الدولة وما تريد تحقيقه في البيئة الخارجية ، وما متاح من الفرص والكوابح التي توجد في البيئة الخارجية،.. فكلها متغيرات تفرض حضورها بطريقة او اخرى على السياسات الخارجية.

ان حضور المتغيرات الدولية في تفكير صانع القرار السياسي الخارجي العراقي انما انتهى الى ان يكون العراق في احيان مقيد: كما في التعامل مع الازمة الاوكرانية التي تصاعد فيها التنافس الدولي، وبين ان يمتلك فرص كما في الدعم الدولي لتعزيز ادوار العراق الخارجية، بما يسهم بتعزيز الاستقرار الدولي.

ثالثا–المؤسسات الصانعة للسياسات الخارجية

بعد ان تم الاشارة الى بيئة السياسة الخارجية الداخلية والخارجية ، وكيف ان العراق يجد نفسه متعاملا مع بيئة فيها فرص وتفرض تحديات عليه، فانه في هذه النقطة سيتم الاشارة الى موضوعين:

1) المؤسسات التي تقوم بصنع السياسة الخارجية العراقية
2) اليات تنفيذ السياسة الخارجية العراقية.

ان تحليل السياسات الخارجية للعراق يوضح انها عبارة عن النهج الذي يشمل كل السلوكيات والانشطة ، التي تعبر عن التوجه الرسمي للدولة العراقية ، وهو نهج اوضح ان المؤسسات المعنية به انما بذلت جهدها في سبيل ان يكون العراق

منسجما مع بيئته الخارجية ، ويتفاعل معها بما يخدم غايات العراق في المرحلة الممتدة لما بعد العام 2003م ، وهو نهج استطاع العراق ان يحقق فيه عدد من المنجزات ، رغم حالات عدم الاستقرار التي طبعت الاوضاع الداخلية.

ان تحليل عملية صنع السياسات الخارجية العرقية فالواضح انه بموجب الدستور فان العراق فيه عدة مستويات لصنع السياسات : المستوى الاتحادي ، ومستوى الاقاليم ومستوى المحافظات (بموجب المادة 115 من الدستور الاتحادي) [22]، والسياسة الخارجية هي من صنع السلطات الاتحادية ، وتحليل مسؤولية تلك السلطات يوضح انه في المادة 110 / اولا ، فان السياسة الخارجية هي من اختصاص : السلطات الاتحادية [23].

ولتحليل من يقوم بعمليات الصنع والتنفيذ للسياسات الخارجية فان الدستور الاتحادي لسنة 2005م يحدد توزيع للاختصاصات بناءا على عملية الفصل بين السلطات ، ففي نص المادة 61 / رابعا حدد مسؤولية مجلس النواب الاتحادي على المصادقة على الاتفاقيات الدولية التي يكون العراق طرفا فيها وتنظيم اصدارها بشكل قوانين داخلية [24]. بينما تشير الفقرة (سابعا) من نفس المادة الى صلاحية مجلس النواب بالرقابة علة الحكومة الاتحادية في اختصاصاتها ومنه باضلرورة اختصاص صنع وتنفيذ السياسات الخارجية[25]. وتشير الفقرة (تاسعاً) من نفس المادة الى: " (أ . الموافقة على اعلان الحرب وحالة الطوارئ...) " ، اي ان حق الدخول في حالة حرب منوط بقرار من مجلس الوزراء الاتحادي ومصادقة مجلس النواب الاتحادي[26].

وفي المادة 73 / ثانيا فان رئيس الجمهورية الاتحادي يتولى مهمة خارجية واحدة : المصادقة على الاتفاقيات الدولية بعد توقيعها من قبل الحكومة الاتحادية واقرارها من قبل السلطة التشريعية الاتحادية [27]. بينما تشير المادة 78 الى ان

اختصاص مجلس الوزراء الاتحادي هو صنع وادارة السياسات العامة وبضمنها السياسات الخارجية ، وتذهب المادة 80/ اولا الى ان المجلس مسؤول عن : تخطيط وتنفيذ السياسات العامة وبضمنه السياسات الخارجية ، وتذهب الفقرة (سادسا) الى مسؤولية المجلس عن التفاوض بشان عقد اتفاقيات دولية[28].

بعبارة اخرى فان مركز القرار يتحدد في الحكومة الاتحادية ، والحكومة دستوريا تتالف من : رئيس مجلس وزراء ووزراء ، والشق التنفيذي يقع على وزارة الخارجية ، التي يقع عليها عبء تنفيذ السياسة الخارجية ، كما يقع عليها عبء مناقشة السياسات الخارجية والمشاركة بعملية الصنع[29].

ورغم الالية الواضحة التي حددها الدستور في توزيع مهام واعباء صنع وتنفيذ السياسات الخارجية ، الا انه يحدث في احيان بعض الارباك في ذلك من خلال التاثير في النهج العام او بعض المواقف التي يتفاعل معها البلد ، ويعزو الدكتور مثنى علي المهداوي ذلك الى : " لعل احد ابرز اسباب الارباك في صنع القرار السياسي الخارجي العراقي هو الاحزاب السياسية العراقية التي تصدرت العمل السياسي بعد تغيرات نيسان 2003م وبمختلف تياراتها ، .. وقد قيدت هذه المحددات السياسة الخارجية العراقية واجبرتها في كثير من الاحيان على اللجوء الى الحلول الوسطى،... "[30].

ولا ينف ما تقدم ان السياسة الخارجية العراقية تتقيد بما موجود من معطيات داخلية ومتغيرات في النظام الدولي، واي تغير في أيا منهما كان يفرض حضوره على السياسة الخارجية العراقية ، والتاثير لا ينحصر على فهم صانع السياسة الخارجية للمواقف والوقائع الدولية ، انما هي تؤثر على ما يجب ان يتخذه صانع تلك السياسات في المواقف الدولية. ان لدى العراق الكثير من الموارد والمزايا ومنها موقعه الجغرافي بين بيئات اقليمية متقاطعة ، وهو مركز تلتقي فيها الاثنيات الكبرى في المنطقة ،

ناهيك عن امتلاكه للكثير من الموارد البشرية والفكرية المتخصصة [31]، وتذهب الدكتورة صباح نعاس شنافة الى ان على الدول ، وبضمنها العراق ، ان يضع سياساته الخارجية وفقا لاستراتيجية علمية وعقلانية لتعبئة كل الامكانات المتاحة في البلد بما يحقق اهداف ومصالح الدولة العليا في المحيط الخارجي[32]، ان الاهداف العامة للسياسة الخارجية للدولة العراقية منذ العام 2003م انما ترتبط بادارة الملفات التي تمس امن واستقلال الدولة وتعمل على تعزيز مصالحها الاقتصادية ، وفي سبيل ذلك فان البلد يلجأ الى تعبئة الادوات التي لا تتسبب بتقاطعات او صدامات مع الدول الاخرى ، ولهذا فان الازمات التي اندلعت في علاقات العراق الخارجية لم تكن حادة ولم تصل الى مستوى اتجاه المجتمع الدولي الى اتخاذ تدابير فيها قسر تجاه العراق كما كان قبل العام 2003م انما بالعكس اسهمت السياسة الخارجية في تحقيق مزيد من الانفتاح والدعم على البيئة الخارجية.

رابعا-توجهات السياسة الخارجية العراقية وافاقها المستقبلية

ان تتبع السياسة الخارجية للعراق بعد العام 2003 يلاحظ انها مرت باكثر من حقبة ، ففي الاولى اي بين عامي 2003م- 2005م لم يكن هنالك وضوح في تلك السياسات ، وغياب الرؤية كان سببها هو عدم تاسيس النظام السياسي وان الاهتمام كان منحصرا بموضوعات قليلة : الاعتراف بالتغير السياسي والعملية السياسية ، والعمل على شطب الديون التي كانت على العراق ، وادارة العلاقات مع الدول الاخرى ، ومحاولة تجنيب العراق التقاطعات الاقليمية والدولية ، ومع تاسيس النظام السياسي في العام 2005م ووصولا الى عام 2014م كان العراق يعاني من عدم انسجام مع اغلب البيئة العربية ، بسبب حجم تداعيات الوقائع الداخلية والخارجية

على العراق ، ولا ينف ذلك نجاح تلك السياسات في تحقيق الكثير لصالح البلد ومنها: خفض نسب الدين الخارجي ، وتعزيز حضور العراق في المنظمات الدولية والحصول على الدعم الدولي، الا انه في العام 2014م وما بعدها ، زادت كفاءة وفاعلية تلك السياسات ، رغم ما كان يعانيه العراق من استقطابات حادة في العلاقات الاقليمية والدولية ، واخذ العراق يتحرر نسبيا وبشكل متدرج من اغلب لك الاستقطابات على ارضه ، وبذلك تكون السياسة الخارجية قد حققت عدة اهداف في وقت واحد[33]:

1. المساعدة في الحفاظ على استقلال الدولة وامنها من تداعيات التاثيرات الخارجية، خاصة ان البيئتين الاقليمية والدولية كثفت اغلب انشطة صراعاتها على ارض العراق بعد العام 2003م ، قبل ان يتجه العراق الى تقييد متزايد لتلك الانشطة على اراضيه بعد العام 2014م.

2. دعم عمليات التحول نحو الديمقراطية ، فرغم مضي عدة سنوات على الانتقال الديمقراطي الا ان العراق ما زال في مراحل مبكرة من الانتقال الى الديمقراطية ، ومن ثم هو يحتاج الى الانفتاح على كل حالات الدعم الممكنة في البيئة الخارجية، ومثالها الطلب من المنظمات الدولية مراقبة الديمقراطية ، والتعاون مع المنظمات الحقوقية لتقييم تجربة العراق في مجال حقوق الانسان والدفاع عن الحريات العامة ،...

3. التاكيد على عدة ثوابت في سياسة العراق الخارجية ومنها ما جاء في نص المادة الثامنة من الدستور الاتحادي ، التي تراع مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى[34]. واكدت استراتيجيات الامن القومي التي اعتمدها العراق على اهمية الانفتاح على العلاقات السلمية ، ومنها ما جاء في نص استراتيجية العام 2007م التي اكدت على ارداك العراقيين ان بلادهم بحاجة الى بناء علاقات خارجية جدية وتعاونية، وانه تقع عليه التزامات دولية عديدة مع المجتمع الدولي تقتضي منه اتباع بناء صداقات وتعاون متبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى

[35]، والامر تكرر في استراتيجية الامن الوطني (2010م- 2015م) والتي اكدت على اهمية التعامل مع البيئة الخارجية بوصفها مؤثرة على الشان العراقي [36].

وعموما ، ان المؤسسات الصانعة للسياسة الخارجية ، نجحت في التعامل مع عدة ازمات اقليمية ودولية ، ومنها : الازمة القطرية عام 2017م عندما انفتحت على مختلف الاطراف ولم تنحاز الى مصلحة طرف ما فيها ، وفي الازمة الاوكرانية عام 2022م اتبعت نفس النهج ولم تنحاز الى احد الطرفين ، ويرجع ذلك الى حجم التعقيدات التي ترافق تلك الازمات ، وانه ليس من مصلحة العراق الانخراط فيها.

اي بعبارة اخرى فان تقييم السياسة الخارجية العراقية يوضح ان البلد انما تعامل مع بيئة فيها تعقيد داخليا وخارجيا ، الا ان صانع السياسة الخارجية والمؤسسات المعنية بالتنفيذ انما استطاعت بعد العام 2014م من احداث تعديل وتحول في سياسة العراق الخارجية ، وتبني خيار اعلاء مصالح البلد الخارجية، بعد ان كانت المتغيرات الموجودة تقيد سياسة البلد لمدة ليست بالقصيرة.

اما عن الاحتمالات المستقبلية لما يمكن ان يتجه اليه العراق في سياساته الخارجية فالواضح ان الامر يتوقف على جانبين:

1) على الصعيد الداخلي ، وهل سيشهد العراق ازمات خطيرة ام انه سيتجه الى مزيد من الاستقرار ، فكلما اتجه الى الازمات كلما قلت فاعلية الاداء السياسي الخارجي ، والعكس صحيح.
2) على الصعيد الخارجي ، فكلما انخرط العراق ، ارداديا او مضطرا ، بالازمات الدولية ، كلما قلت فاعلية الاداء السياسي لان الانحياز سيقود الى استقطابات كثيرة يمكن ان تضر بمصالح البلد.

ان المستقبل ، يبدو، من وجهة نظرنا، انه يسير باتجاه دفع البلد نحو الاستقرار الداخلي ، رغم ان البيئة الدولية تتجه الى تعظيم حالات التنافس واحيانا الصراع بين القوى الكبرى ، ومزيد من التنافسية بين القوى الاقليمية ، ومن ثم فان على صانع السياسة الخارجية العراقي ان يعزز ربط تلك السياسات بما يحتاج اليه العراق ، بما يحقق مصالح البلد العليا.

الخاتمة:

تناولنا في هذا البحث موضوع السياسة الخارجية العراقية ، من حيث اصولها الفكرية والضوابط الدستورية ، والفرص والقيود عن الوقائع التي ترتبط بالبيئات الداخلية والخارجية ، وانتهى البحث الى ان السياسة الخارجية للعراق انما اصبحت تصنع في ظل نظام حكم ديمقراطي جمهوري برلماني ، يمتنع عن التدخل في شؤون الدول الاخرى ، ويتحدد بالمصلحة الوطنية المعبرة عن هوية الدولة والمجتمع.

ان السياسة الخارجية تاثرت عبر المدة التالية لعام 2003م بعدد من المتغيرات ، منها ما وقع داخل العراق من متغيرات سياسة وامنية واقتصادية واجتماعية ، وكلها اشرت ان هنالك عدم استقرار ، فرض حضوره وضغوطه على السياسة الخارجية ، يقابله ان النظام السياسي العراقي بعد العام 2005م انما اعتمد صيغة النظام الجمهوري البرلماني الديمقراطي ، الا انه من الناحية العملية تبنى النهج التوافقي ، وهو ما اثر على مدى قدرة السياسة الخارجية على التكيف مع البيئة الخارجية ، فالية الصنع تتحدد بكثير من الاعتبارات التي يتم التوافق عليها داخليا ، وهي تحاول ان تكون مراعية لكل حالة الاختلال الحاصلة جراء التداخل بين التاثيرات الداخلية والخارجية في العراق ، وان تعمل في ضوء النهج الواقعي.

لقد اتجه العراق بعد العام 2003م الى تبني خيار الدبلوماسية في التعامل مع بيئات كثيرة التناقض ، وكان العراق واقع في مركز يتقاطع فيه اكثر من طرف ، ورغم ان البلد كان يعاني من اشكاليات التاسيس الجديد بين عامي 2003م– 2014م الا ان السياسة الخارجية نجحت في تقليص مستوى الدين الخارجي عبر اسلوب دفع الدول الاخرى للتنازل عن تلك الديون ، كما نجحت تلك السياسة في ادارة ملفات التدخل في الشان العراقي ودفع الدول الاخرى الى زيادة مساهمتها لخفض تدفق العنف للعراق ، كما نجحت في ادارة ملف موقف العراق من احداث ما عرف بالربيع العربي ، ولم تظهر مواقف فيها قدر من الانخراط العشوائي من الاحداث ، خاصة تجاه سوريا والبحرين ، ونجح العراق في ادارة المواقف من اشكالية الخروج من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة عامي 2010م– 2012م ، التي رافقت رخوج القوات الامريكية من العراق ، وبالنتيجة فان هنالك الكثير من الايجابيات التي تحسب للعراق والمؤسسة الرسمية المعنية بادارة السياسة الخارجية الا وهي وزارة الخارجية.

وبعد العام 2014م وتصاعد الازمات السياسية الداخلية ، التي تلت الانتهاء من ادارة ملف تنظيم داعش ، والقضاء عليه ، فان صناع السياسة الخارجية العراقية حاولوا ابعادها عن الصراعات الداخلية ، وبالفعل بقت تلك السياسة تدير ملفات عدة ومنها ملف الازمات في العلاقات الاقليمية ، ونجح العراق في التقرب من مصر والاردن عام 2018م واسس معهم ما عرف بمؤتمرات المشرق الجديد ، كما نجح في ادارة ملفات الوساطة بين السعودية وايران ، ونجح في ادارة مؤتمر بغداد للتعاون والتنمية والشراكة الذي عقد منتصف 2021م ليعلن العراق عن نفسه كدولة تقارب بين الاطراف الاقليمية وليس ميدان لتصفية الصراعات الاقليمية.

ولقد توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية:

1. اتجه العراق عام 2005م الى بناء نظام حكم جمهوري برلماني ديمقراطي، غلب عليه التوافقية، وهو نظام حكم الية صنع السياسة الخارجية ، رغم ان كل الاطراف عملت على تحييد تلك السياسات عن الاوضاع الداخلية وجعلها مرتبطة بمصالح البلد العليا.
2. اثرت على العراق وسياساته اوضاعه الداخلية والخارجية ، اي المتغيرات التي تعرض لها ، وهي بالمجمل اثرت على اوضاع العراق وقادته الى عدم ساتقرار واضح ، كان كثيرا ما يفرض حضوره على كل المؤسسات والسياسات وبضمنه السياسة الخارجية.
3. ادار العراق السياسة الخارجية بطريقة حققت للعراق بعض المكتسبات ومنها الانفتاح على دول العالم والحصول على دعم دولي من الدول والمنظمات الدولية ، ومنها المتعلق بالحصول على الدعم المالي ، والمعنوي ، وخفض مستوى الديون ، والخروج من احكام الفصل السابع ،... والاهم ان العراق انتقل من مرحلة كونه مجالا للصراع بين الاطراف الخارجية الى كونه انفتتح على مصر والاردن ليؤشر بداية عهد للتعاون الاقليمي ، كما تبنى مبادرة مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة عام 2021م ، وتبنى مبادرة الوساطة بين السعودية وايران ،... وكلها عبرت عن كون السياسة العراقية تمتلك الكثير من المبادرات لتحقيق مصالح العراق ، بعيدا عن ضغوط الاوضاع الداخلية.

الهوامش

1 –توفيق عبد الغني الرصاصي ، أسس العلوم السياسية في ضوء الشريعة الأسلامية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1986 ، ص222.

2 –بشان تلك التيارات ينظر:

عربي لادمي محمد، السياسية الخارجية :دراسة في المفاهيم ،التوجهات والمحددات، المركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ 22 ايلول 2022، على الرابط: https://www.democraticac.de/?p=41719

وللمزيد، ينظر:

محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1997 ،ص7، ص36–37.

وايضا : احمد النعيمي ،السياسة الخارجية .عمان:دار زهران للنشر والتوزيع،2009،ص23.

3 –ولد الصديق ميلود، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2018 ، ص75.

4 –ينظر:

عربي لادمي محمد، السياسية الخارجية :دراسة في المفاهيم ،التوجهات والمحددات، مصدر سبق ذكره.

محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ،ص7، ص27.

5 –احمد عبيس الفتلاوي، النظام الفدرالي و توزيع السلطات طبقا لدستور العراق، مجلة كلية الفقه, العدد 5, جامعة الكوفة، 2007، ص178–179.

وللمزيد: ناصر زين العابدين أحمد، الفدرالية والتحول الديموقراطي في العراق، مجلة آداب الفراهيدي, المجلد 09, العدد 28، جامعة تكريت ، 2017، ص233.

6 – شامل حافظ شنان الموسوي، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، القاهرة ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، 2018 ، ص176.

7 –سعدي ابراهيم حسين، المحاصصة السياسية و وحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد 2003، مجلة السياسية والدولية, العدد 39–40, الجامعة المستنصرية، 2019، ص388.

وللمزيد: ياسين محمد حمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق " الشرق الاوسط " انموذجاً، مجلة دراسات دولية , العدد 60, جامعة بغداد، 2015، ص51–52.

8 – ناظم نواف إبراهيم، ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام 2003 وأثرهما في الاستقرار السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد 63, جامعة بغداد، 2015، ص172.

9 –ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية، مجلة السياسية والدولية, العدد 18, الجامعة المستنصرية ، 2011، ص328–329.

10 –باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الامن والحرب على العراق عام 2003: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع، 2006 ، ص308.

وللمزيد: دبلوماسية العراق في مكافحة الارهاب ومكافحة تمويله، العراق والحرب على الإرهاب – وزارة الخارجية العراقية، بتاريخ 12 حزيران 2022، على الرابط: https://mofa.gov.iq/A8

11 –محمد الغريفي، والسيد صباح النور، علاقات العراق الخارجية ومستقبلها، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ 12 تموز 2022، على الرابط: https://democraticac.de/?p=75342

And: Naufel Alhassan, Once again, Iraq is at a crossroads, Middle East Institute, May 2022, , In: https://www.mei.edu/publications/once-again-iraq-crossroads

12- Abbas Abboud Salem, Iraqi Political Parties: From the Reign of Ideology to the Rule of Chaos, the Washington Institute for Near East Policy, May 2022, In : https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/iraqi-political-parties-reign-ideology-rule-chaos

13 –سعد عبد الرزاق محسن الخرسان، تحليل جغرافي ديموغرافي لهرمي سكان العراق 1997 – 2020 والحقائق المرتبطة بهما، مجلة جامعة بابل, المجلد 30, العدد (1)، جامعة بابل، 2022، ص178–179.

14 –احوال المعيشة والفقر، الاحصاءات، الجهاز المركزي للإحصاء، بتاريخ 20 تشرين الاول 2022، على الرابط:

https://cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=edit&id=1279

وايضا : العراق ومنظمة العمل الدولية يطلقان أول مسح وطني للقوى العاملة منذ عقد، منظمة العمل الدولية، بتاريخ 19 تشرين الاول 2022، على الرابط:

https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_850384/lang--ar/index.htm

بينما تقول وزارة التخطيط ان معدل البطالة هو 16.5%عام 2021.
التخطيط: البطالة في العراق بلغت 16.5 بالمئة، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: https://shafaq.com/ar

15 – سعد صالح عيسى، منذر صابر مصطفى، أثر الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في العراق (2003–2015)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد 14, العدد 43, جامعة تكريت، 2018، ص268–269.
وبشان مؤشرات عدم الاستقرار ينظر:
ناصر صالح، عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات، المعهد المصري للدراسات، تاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: https://eipss-eg.org/

16 –حامد عبد الحسين خضير الاملح، دور النفط في الاقتصاد العراقي للمدة 2005–2020/ قراءة تحليلية، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد 36, وزارة النفط، 2022, ص 13.

17– Doing Business 2020, The World Bank, P: 4–5, in: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pdf

18 –البيان الختامي لمؤتمر بغداد للتعاون والشراكة – وزارة الخارجية ، جمهورية العراق ، بتاريخ 20 تشرين الاول 2022، على الرابط: https://mofa.gov.iq/2021/08/?p=25548
وللمزيد:
Harith Hasan, Mustapha al–Kadhimi's promotion of regional dialogue allows him to address Iraq's many vulnerabilities., Carnegie Endowment for International Peace, September 2021, In: https://carnegie–mec.org/diwan/85263

19 –عبدالرحمن كريم درويش، كارزان عمر علي، الفاعلية الاستراتيجية للتحالف الدولي في محاربة تنظيم الدولة الاسلامية(داعش) دراسة تحليلية (2014–2016)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد 9, العدد 35 ، جامعة كركوك، 2020، ص64–65.

20 – سامر محي عبد الحمزة، مدى حيادية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة دراسة في ضوء مواقف جينين بلاسخارت الممثل الخاص للأمين العام في العراق، مجلة كلية التربية, المجلد 1, العدد 47, جامعة واسط، 2022، ص351– 354.

21 – العراق يترأس مُؤتمَر الأطراف في إتفاقيَّة الأمم المُتحِدة لمُكافحة الجريمة المُنظمة العابرة للحدود الوطنيَّة، وزارة الخارجية ، جمهورية العراق، تاريخ 20 تشرين الاول 2022، على الرابط: https://mofa.gov.iq/2022/10/?p=34267

22 – المادة (115)، وتنص على : " كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما " .

دستور جمهورية العراق ، لسنة 2005، المادة 115.

23 – المادة (110)/ اولا، تنص على : " تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الاتية : اولا: رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية " .

دستور جمهورية العراق ، لسنة 2005، المادة 110/ اولا.

24 – المادة (61)/ رابعا، تنص على : " يختص مجلس النواب بما يأتي : رابعاً : تنظم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب " .

دستور جمهورية العراق ، لسنة 2005، المادة 61/ رابعا.

25 –المادة (61)/ سابعاً ، وتنص على : " أ . لعضو مجلس النواب ان يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء اسئلة في اي موضوع يدخل في اختصاصهم ولكل منهم الاجابة عن اسئلة الاعضاء ، وللسائل وحده حق التعقيب على الاجابة . ب . يجوز لخمسة وعشرين عضواً في الاقل من اعضاء مجلس النواب طرح موضوع عام للمناقشة لإستيضاح سياسة واداء مجلس الوزراء أو احدى الوزارات ، ويقدم إلى رئيس مجلس النواب ، ويحدد رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء موعداً للحضور امام مجلس النواب لمناقشته . ج . لعضو مجلس النواب وبموافقة خمسة وعشرين عضواً توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم ، ولا تجري المناقشة في الاستجواب الا بعد سبعة ايام في الاقل من تقديمه ".

دستور جمهورية العراق ، لسنة 2005، المادة 61/ سابعا.

26 – دستور جمهورية العراق ، لسنة 2005، المادة 61/ تاسعا.

27 – المادة (73) / ثانيا تنص على: " يتولى رئيس الجمهورية الصلاحيات الاتية : ثانياً : المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، بعد موافقة مجلس النواب وتعد مصادقا عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها " .

دستور جمهورية العراق ، لسنة 2005، المادة 73/ ثانيا.

28 – المادة (78)، تنص على : " رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة ، والقائد العام للقوات المسلحة ، يقوم بادارة مجلس الوزراء ويترأس اجتماعاته ، وله الحق باقالة الوزراء ، بموافقة مجلس النواب " .

والمادة (80) / اولا ، تنص على : " يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الاتية : اولا: تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والاشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة " ، بينما تنص الفقرة سادسا منها على: " سادسا: التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو من يخوله " .

دستور جمهورية العراق ، لسنة 2005، المادة 78 و 80.

29 –للتوسع بشان السياسة الخارجية العراقية ينظر مثلا:

علي حسين حميد، فراس عباس هاشم، الأبعاد الجيوبوليتيكية للدبلوماسية الدفاعية العراقية: نحو مقاربة جديدة في السياسية الخارجية، قضايا سياسية, العدد 69, جامعة النهرين ، 2022، ص649.

30 –مثنى علي المهداوي، السياسة الخارجية العراقية بعد 2010، مجلة العلوم السياسية, العدد 41, جامعة بغداد، 2010، ص278.

31 –خضر عباس عطوان، قحطان عدنان احمد، السياسة الخارجية العراقية بين الاستراتيجية ورأس المال البشري والمعرفة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد 4, العدد 15، جامعة كركوك، 2015، ص478–479.

32 –صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية , العدد 51, جامعة بغداد، 2012، ص113.

33 –للتوسع اكثر ينظر :

مثنى علي المهداوي، السياسة الخارجية العراقية والاستقطابات الاقليمية والدولية بعد 2003، قضايا سياسية, العدد 57, جامعة النهرين، 2019، ص30–31.

34 – المادة (8)، والتي تنص على: " يرعى العراق مبدأ حسن الجوار ، ويلتزم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية ، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ، ويحترم التزاماته الدولية " .
دستور جمهورية العراق ، لسنة 2005، المادة (8).

35 –استراتيجية الامن القومي العراقي 2007–ة2010 ، بغداد، مستشارية الامن القومي ، 2007 ، ص13.

36 –علي حسين علاوي ، استراتيجية الامن الوطني العراقي (2010– 2015)، مجلة اراء حول الخليج ، العدد 172، الرياض، تشرين الثاني 2010 ، ص65.